## III. Tahkik

### بسم الله الرحمن الرحيم

يقول البائس الفقير محمد المرعشي المدعوّ بساجقلي زاده أكرمه الله بالسعادة: البحث عن الاختيار الجزئي بحث مظلم، وكلام صاحب **التوضيح** فيه بسيط[١] المقدمات يتحير[٢] فيه الألباب. وأنا[٣] أردت أن ألخّصه بوضع رسالة تقرّب إلى الأفهام. والله المستعان وعليه[٤] التكلان. فيها[٥] مقدمة ومقصد وخاتمة. أما المقدمة ففيها[٦] فصول.

### الفصل[٧] الأول

قال الله تعالى:[٨] ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾[٩] والشيء[١٠] هنا بمعنى مَشيء وجوده. وقال في **المواقف** في المقصد[١١] السادس من مقاصد الوجود والعدم: «الشيء عندنا الموجود».[١٢] انتهى. وقال شارحه: «أي: لفظ الشيء عند الأشاعرة يطلق على الموجود فقط، فكل شيء عندهم[١٣] موجود وكل موجود شيء».[١٤] انتهى. يعني فلا يطلق الشيء على المعدوم عند الأشاعرة خلافاً للمعتزلة. فمعنى الآية أن كل ما وجد فخالقه هو الله تعالى. ولا يدخل في الشيء في الآية[١٥] ذاته تعالى؛ لأن الشيء فيها بمعنى موجود مشيء وجوده،[١٦] ولا يتعلق المشيئة بذاته تعالى لقدمه ووجوبه.

### الفصل الثاني

الموجود[١٧] ينقسم إلى: واجب[١٨] وجوهر وعرض.[١٩] وأما الحال:[٢٠] فهو[٢١] صفة[٢٢] لموجود

---

١ ج – بسيط.

٢ ب: متحير؛ ج ف: ويتحير

٣ د – وأنا.

٤ أ: وعليك.

٥ أ: فيه.

٦ ج د: فيها.

٧ د – الفصل.

٨ ب: أن الله تعالى؛ ج – قال الله تعالى.

٩ سورة الزمر ٦٢/٣٩.

١٠ د – والشيء.

١١ ف: مقصد.

١٢ **شرح المواقف** للجرجاني، ٢١٢/٢.

١٣ ب د – عندهم.

١٤ **شرح المواقف** للجرجاني، ٢١٢/٢.

١٥ أ – في الآية.

١٦ ف – مشيء وجوده.

١٧ أ ف: إن الموجود.

١٨ ف + وجوبها.

١٩ ف – وجوهر وعرض.

٢٠ أ: محال.

٢١ ف – فهو.

٢٢ ف: فصفة.

لا موجودة ولا معدومة.[١] أثبته بعض المتكلمين ونفاه آخرون. فمن نفاه يدخله[٢] في المعدوم، وذلك كالمعاني[٣] المصدرية، وتفصيله في **المواقف** وشرحه. وقال في **المواقف** في أبحاث العرض: «العرض[٤] عندنا: موجود قائم بمتحيز».[٥] وقال في **المواقف** وشرحه[٦]
[٢و] / هناك: «العرض:[٧] إما أن يختص بالحي وهو الحياة[٨] وما يتبعها من الإدراكات[٩] بالحواس ومن غيرها كالعلم والقدرة والإرادة والكراهة[١٠] والشهوة والنفرة؛ وإما أن لا يختص به[١١] وهو الأكوان المنحصرة في أنواع أربعة: الحركة والسكون والاجتماع والافتراق»[١٢] إلى آخر ما قال.[١٣] فظهر أن الإرادة ويرادفها الاختيار، والمشيئة والقصد[١٤] عرض من أعراض القلب، فهي[١٥] أمر موجود وشيء مخلوق[١٦] له تعالى.

## الفصل الثالث

قال في **التلويح** في بيان المقدمة الأولى ما خلاصته:

> أن كثيرا من صيغ المصادر كالحركة والسكون[١٧] قد يطلق على نفس إيقاع الفاعل صفة الحركة، وهي: الحالة التي تكون للمتحرك[١٨] ما دام متوسطا بين المبدأ والمنتهى، وذلك الإيقاع هو المعنى المصدري، ويسمى تأثيرا وإحداثا وإيجادا؛ وقد يطلق على الوصف الحاصل بذلك الإيقاع، وهو[١٩] الحاصل من المصدر وهو كالحالة التي تكون للمتحرك.[٢٠] والأول حقيقة معنى المصدر وهو الجزء من مفهوم الفعل،[٢١] والمعنى الثاني معنى مجازي للمصدر.[٢٢]

١ أ: لا موجود له ولا معدوم.
٢ ج: يدخل.
٣ ف: في المعاني.
٤ أ – العرض.
٥ **شرح المواقف** للجرجاني، ٥/٨.
٦ ب ج – وشرحه.
٧ ب – العرض.
٨ ب: الحيوة، صح هـ.
٩ ف: إدراكات.
١٠ د ف: والكراهية.
١١ ف – به.
١٢ **شرح المواقف** للجرجاني، ٥/١٢-١٣.
١٣ ج: ما قاله.
١٤ ب – والقصد.
١٥ ج د: فهو.
١٦ أ ف: ومخلوق؛ ب – مخلوق.
١٧ ب ج د ف – والسكون.
١٨ ف: المتحرك.
١٩ ب: هو.
٢٠ أ ج: وهو كالحالة التي من المصدر التي تكون للمتحرك؛ ب: وهو الحالة التي للمتحرك.
٢١ أ ج د ف + يعني.
٢٢ **التلويح إلى كشف حقائق التنقيح** لسعد الدين التفتازاني، ١/٣٨٠.

وقال في **التوضيح**:

فإن أريد[١] بالحركة الحالة التي تكون للمتحرك في أي جزء يفرض[٢] من أجزاء المسافة فهي[٣] المعنى[٤] الثاني، وإن[٥] أريد بها إيقاع تلك الحالة فهو المعنى الأول. والمعنى الثاني موجود في الخارج؛ وأما الأول فأمر يعتبره العقل أي يلاحظه ولا وجود له[٦] في الخارج فليس له[٧] موقع؛ إذ لو كان موجودا في الخارج[٨] لكان له موقع. ثم إيقاع ذلك الإيقاع يكون واقعا إلى ما لا يتناهى، فيلزم التسلسل في طرف المبدأ في الأمور الواقعة[٩] / في الخارج، وهو محال.[١٠] انتهى. [٢ظ]

أقول: فالإيقاع صفة للموقِع، ومن قبيل الحال وليس بموجود في الخارج؛ بل موجود في الذهن عند ملاحظة الذهن[١١] إياه، فإن لم يلاحظه[١٢] الذهن فليس بموجود فيه أيضا. أقول: وكالإرادة، وهي تطلق[١٣] على صفة للقلب مخصصة لأحد طرفي المقدور بالوقوع وعلى إيقاع تلك الصفة. والأول[١٤] عرض للقلب موجود فيه قائم به، والثاني أمر عدمي اعتباري يعتبره العقل ويلاحظه،[١٥] فحين يلاحظه العقل تكون[١٦] صورته[١٧] عرضا موجودا في القلب[١٨] قائما به، فهو مخلوق[١٩] لله تعالى حينئذ، وحين لم يلاحظه[٢٠] لا يكون موجوداً قط[٢١] لا في الخارج ولا في الذهن، فلا يكون مخلوقا؛ بل موجودا[٢٢] في نفس الأمر فقط.[٢٣]

## الفصل[٢٤] الرابع

قال[٢٥] في **المواقف** وشرحه في موقف الأعراض:[٢٦]

---

[١] ب: إذا أريد، صح هـ.
[٢] أ ج د: يفترض؛ ف: تفرض.
[٣] ب ج د ف: فهو.
[٤] ف: معنى.
[٥] ب ج د ف: وإذا.
[٦] أ – له.
[٧] أ د – له.
[٨] ب – في الخارج.
[٩] أ: الواقع.
[١٠] **التوضيح شرح التنقيح** لصدر الشريعة، ١/٣٨١.
[١١] ف: عند الذهن.
[١٢] د، ف: يلاحظ.
[١٣] أ ج د: يطلق.
[١٤] أ – والأول.
[١٥] د: ويلاحظ.
[١٦] أ ج د ف: يكون.
[١٧] ف: صورة.
[١٨] ب: للقلب.
[١٩] أ: مخلوقا.
[٢٠] أ: لم يلاحظ.
[٢١] ب ج د ف – قط.
[٢٢] ب ج: موجود.
[٢٣] أ – فقط.
[٢٤] ف – الفصل.
[٢٥] أ – قال.
[٢٦] ب – في موقف الأعراض؛ ج ف: في المواقف الأعراض.

قيل: الإرادة اعتقاد النفع أو ظنه في أحد طرفي الفعل[١] مباشرته وتركه. وقيل: ليس الإرادة ما ذكر من الاعتقاد أو الظن؛ بل هذا[٢] هو المسمى بالداعية، وأمّا الإرادة فهي[٣] ميل يتبع[٤] ذلك الاعتقاد أو الظن. هذا الذي ذكرنا من تعريفي الإرادة إنما هو[٥] على رأي المعتزلة. وأما الإرادة عند الأشاعرة: فصفة مخصصة لأحد طرفي[٦] المقدور بالوقوع، والميل[٧] الذي يقولونه فنحن لا ننكره في الشاهد؛ لكن ذلك الميل ليس[٨] إرادة، فإن[٩] الإرادة بالاتفاق صفة مخصصة لأحد طرفي المقدور بالوقوع.[١٠] انتهى.

قوله: «في الشاهد» أي: في إرادة الإنسان أو في إرادة المخلوق احترازًا عن إرادة الله. إذ ليست[١١] إرادته تعالى / مسبوقة بالميل. [٣و]

قوله: «بالاتفاق» أي: باتفاق[١٢] المعتزلة والأشاعرة؛ لكن الصفة المخصصة عند المعتزلة هو الاعتقاد المذكور أو الميل التابع، وعند الأشاعرة صفة[١٣] غير الاعتقاد والميل،[١٤] وإن كانت مسبوقة بالميل في الغالب. أقول: الإرادة بأي معنى تفسره؟[١٥] عرض موجود وشي مخلوق[١٦] له[١٧] تعالى؛ لأن الإرادة[١٨] قسم[١٩] من الأعراض بأي تفسير[٢٠] تفسر؟[٢١] فلا تغفل عن ذلك.[٢٢]

## الفصل الخامس

قال في **المواقف** وشرحه:

الإرادة عندنا غير مشروط باعتقاد النفع أو بميل[٢٣] يتبعه؛ لأن الإرادة توجد[٢٤]

١ ج د: العقل.
٢ جميع النسخ – هذا. والتصحيح من **شرح المواقف** للجرجاني، ٦/٦٨.
٣ ب ج د ف: فهو.
٤ أ: ينفع.
٥ أ ب د: هي.
٦ ف: طرف.
٧ ب: وأما الميل.
٨ د: ليس، صح هـ؛ ف – ليس.
٩ ج: فإذأ.
١٠ **شرح المواقف** للجرجاني، ٦/٦٨-٧٠.
١١ ب ج د ف: ليس.
١٢ ف: بالاتفاق.
١٣ ب – صفة.
١٤ أ – الميل.
١٥ أ: تفسير؛ ب: تفسر؛ ج ف: نفسره.
١٦ أ ج ف: ومخلوق.
١٧ د: لله.
١٨ ف: ارادة.
١٩ ب – قسم.
٢٠ ف – تفسير.
٢١ ب ج د – تفسر.
٢٢ د – ذلك.
٢٣ أ ب ج: بميل.
٢٤ أ ج: يوجد.

بدونهما[١] فلا تكون[٢] عين أحدهما، ولا مشروطا به أيضا خلافا للمعتزلة. لنا –في وجود الإرادة بدونهما–[٣] أن الهارب[٤] من السبع[٥] إذا ظهر له طريقان متساويان في الإفضاء إلى مطلوبه الذي[٦] هو النجاة منه فإنه يختار أحدهما بإرادته، ولا يتوقف في ذلك الاختيار[٧] على ترجيح أحدهما لنفع[٨] يعتقده فيه ولا على ميل يتبعه؛ بل يرجح أحدهما بمجرد الإرادة. ومعلوم بالضرورة أنه لو لم يجد[٩] المرجح لم يتوقف متفكرا فيه حتى يفترسه السبع. وكذا العطشان إذا كان عنده قدحان بماء فرض استواءهما من جميع الوجوه، فإنه يختار أحدهما بلا داع له يرجحه في اعتقاده على الآخر، وكذا الجائع[١٠] إذا كان[١١] عنده رغيفان متساويان[١٢] من جميع الجهات، فإنه[١٣] يختار[١٤] أحدهما من غير داع يدعوه[١٥] إليه. والمعتزلة ادعوا[١٦] الضرورة بأن من استوى عنده الطرفان، فإنه لا يرجح[١٧] / باختياره أحدهما على[١٨] الآخر إلا لمرجح[١٩] يختص بذلك الطرف،[٢٠] فما دام الاستواء لا يتصور منه ترجيح أصلا. [٣ظ] والجواب منع الضرورة. نعم، للمعتزلة أن يقولوا:[٢١] ليس يلزم من فرض التساوي وقوعه، ولا بد في هذه الصور[٢٢] المفروضة من مرجح بحسب اعتقاده. وقيل: إذا فرض التساوي[٢٣] في النجاة فان طبيعته تقتضي[٢٤] سلوك الطريق الذي على يساره، وفي القدحين والرغيفين يختار[٢٥] ما هو الأقرب إلى اليمين.[٢٦] انتهى.

### الفصل السادس

قال في **المواقف**:[٢٧] «الإرادة القديمة توجب المراد اتفاقا وأما الإرادة الحادثة فلا

---

١ أ: بدونها.
٢ أ: فلا يكون؛ ج: فلأن تكون.
٣ أ: بدونها.
٤ أ: أن لهارب؛ د: لأن الهارب.
٥ د: عن السبع.
٦ ج – الذي.
٧ ب – الاختيار.
٨ ب: بنفع؛ ف: النفع.
٩ أ: يوجد.
١٠ أ د ف: جايع؛ ب: الجايع.
١١ أ ج د – إذا كان.
١٢ أ: متساو؛ ج د ف: متساويين.
١٣ ف – فإنه.
١٤ ف: فيختار.
١٥ د: يدعو.
١٦ ف: ادعو؛ ب: ادعى.
١٧ أ: مرجح.
١٨ أ: عن.
١٩ ب: بمرجح؛ د: المرجح.
٢٠ أ: الطرق.
٢١ ب: يقول.
٢٢ د: الصور؛ ف: الصورة.
٢٣ أ، ب: تساوي.
٢٤ أ ج د: يقتضي.
٢٥ ف: تختار.
٢٦ **شرح المواقف** للجرجاني، ٦/٧٢–٧٤.
٢٧ أ: المواقف

توجبه[1] اتفاقا».[2] انتهى. وقد[3] يريد الإنسان شيئا فيخلق الله تعالى عقيبه المراد؛ وقد يريده[4] ولا يخلقه تعالى بسلب[5] قوة العضو الذي أريد تحريكه وهو ظاهر؛[6] وقد يخلق الله تعالى فعل العبد بدون إرادة العبد كحركات المرتعش فهو[7] فعل اضطراري،[8] والأول[9] اختياري،[10] فالإرادة ليس بشرط عادي لخلق الله تعالى أفعال العباد؛[11] بل سبب[12] عادي في الغالب. والفرق بين الشرط والسبب لا يخفى على العالم المميز.[13] فالإرادة الحادثة أمر لا يجب عنده الفعل.

## الفصل السابع

قال في **التلويح**[14] عند قول صاحب **التوضيح**:

> وبرهان آخر حاصله: أنا نعلم بالوجدان أن للعبد صنعا ما أي فعلا ما[15] بالاختيار.[16] وصنعه يجب أن يكون في أمر لا موجود ولا معدوم، لا في أمر موجود. ثم ذلك الأمر[17] لا يجوز أن يكون هو الإيقاع والإيجاد الذي[18] يجب / عنده الفعل البتة [٤و] حتى يكون[19] العبد موجدا[20] لذلك الشيء[21] الموجود وخالقا له، فتعين أن يكون ذلك الأمر[22] اللاموجود واللامعدوم الصادر عن العبد أمرًا[23] لا يجب عنده وجود الأثر،[24] وهو المسمى[25] بالكسب، والفعل حاصل به[26] وبخلق الله تعالى.[27] انتهى.

---

[1] أ: فلا توجه.

[2] **شرح المواقف** للجرجاني، ٦/٧٠-٧١.

[3] ف: قد.

[4] ب ج د ف: يريد.

[5] أ: بسبب.

[6] ب: الظاهر؛ ج ف: ظ.

[7] أ: وهو.

[8] أ: اضطرار.

[9] أ - والأول.

[10] أ: والاختياري.

[11] أ - العباد.

[12] ج د ف: بسبب.

[13] ج د: المتميز؛ وفي هامش ب: السبب وجودي يدور عليه أمر وجودا وعدما، والشرط أمر وجوديا أو عدميا يدور على عدمه العدم.

[14] ب ج د ف - في التلويح.

[15] جميع النسخ: فعلا. والتصحيح من **التلويح** للتفتازاني، ٤٠١/١.

[16] ف: فعلا اختياريا.

[17] أ - الأمر.

[18] أ ف: عنده.

[19] د: تكون

[20] أ ف: موجودا.

[21] ب ج ف: الفعل.

[22] د - الأمر.

[23] ب ج د ف: أمر.

[24] ف: وجوده الاثري

[25] أ: مسمى؛ ج - المسمى.

[26] ب: حاصلان به.

[27] **التلويح** للتفتازاني، ٤٠١/١.

قوله: «إنا[١] نعلم[٢] بالوجدان» اه[٣] يعني[٤] يعلم[٥] بالوجدان[٦] أن للعبد فعلا بالاختيار يغاير فعله الاضطراري،[٧] كحركته عند ارتعاشه، وهو[٨] ما قاله[٩] في **التوضيح**: «التفرقة ضرورية[١٠] بين الأفعال[١١] الاختيارية والاضطرارية»[١٢]

قوله: «في أمر لا موجود ولا معدوم» وهو الذي[١٣] يسميه بعض المتكلمين بالحال،[١٤] وهو واسطة بين الموجود والمعدوم، وهو من[١٥] المعاني المصدرية التي[١٦] هي[١٧] حقيقة لفظ[١٨] المصدر كالإيقاع والإيجاد[١٩] والترجيح والحركة والقيام والقعود، لا الحاصل بالمصدر.

قوله: «يجب عنده الفعل البتة»، فإن الإيقاع والإيجاد صفة[٢٠] للموقِع والموجِد. فمن اتصف بإيقاع شيء فقد خلقه، فإيقاع شيء صفة لخالقه، فلو اتصف العبد بإيقاع فعل يكون خالقه. فإيقاع الفعل كهيئة الحركة مثلا ليس بصنع العبد، كما أن هيئة الحركة ليست[٢١] بصنعه.[٢٢] وإلا لزم أن يكون خالق هيئة الحركة وهي أمر[٢٣] موجود وشيء،[٢٤] فيخالف[٢٥] قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ[٢٦] خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾[٢٧] [و] ﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ﴾.[٢٨]

قوله: «أمر[٢٩] لا يجب عنده وجود الأثر» وهو ترجيح الفعل لاعتقاد[٣٠] نفع فيه، وهو ترجيح الفعل لمرجح له،[٣١] وهو الغالب / في الأفعال الاختيارية، والمرجح هو النفع فيه. فلما[٣٢] [٤ظ] اعتقد[٣٣] ذلك النفع رجَّحه لنفع فيه فمال إليه[٣٤] فأراده[٣٥] ففعله.[٣٦] ومعنى رَجَّحَه: اعتقد رجحانه،

---

١ أ – إنا.
٢ أ – فالعلم.
٣ أ ب د – اه.
٤ ب – يعني.
٥ ب – يعلم د: نعلم؛ ف: بعلم.
٦ ب – بالوجدان؛ ف: بوجدان.
٧ أ: الإضطرارية.
٨ ف – وهو.
٩ أ ب ج: قال.
١٠ د: ضرورة.
١١ ب ج ف: أفعاله.
١٢ **التوضيح** لصدر الشريعة، ٣٤٨/١.
١٣ ف – الذي.
١٤ ف – بالحال.
١٥ أ – من.
١٦ أ د ف: الذي.
١٧ أ ج د ف – هي.
١٨ أ: اللفظ؛ ج د ف: للفظ.
١٩ ف: وإيجاد.
٢٠ د: صلة.
٢١ أ: ليس.
٢٢ ب – كما أن هيئة الحركة ليست بصنعه.
٢٣ ج: أمور.
٢٤ أ: شيء؛ ب – وشيء.
٢٥ أ د: فيخالفه.
٢٦ د ف – الله.
٢٧ سورة الزمر ٦٢/٣٩.
٢٨ سورة فاطر، ٣/٣٥.
٢٩ ب – أمر.
٣٠ د: لاعتقاده.
٣١ د – له.
٣٢ ب ج ف: ولما.
٣٣ ج + فمال إليه.
٣٤ أ – فمال إليه.
٣٥ ب ج د ف: وأراده.
٣٦ ج + أو لا لاعتقاد نفع فيه.

والترتيب[١] هنا[٢] اعتقد نفعه[٣] فرجَّحه فمال إليه فأراده[٤] ففعله أو لا؛ لاعتقاد نفع فيه كما في طريقي الهارب وقدحي العطشان ورغيفي الجائع كما ذكرنا.[٥] وهو ترجيح الفعل بلا مرجح له[٦] عند الأشاعرة كما في الأمثلة المذكورة، ففي هذه الأمثلة مال إلى[٧] أحد الفعلين بدون اعتقاد نفع زائد[٨] فيه على الآخر، فرجحه بلا مرجح[٩] فأراده ففعله.

قال في **التوضيح**: «وهذا الترجيح[١٠] هو الاختيار والقصد».[١١] انتهى. وهذا مسامحة عظيمة كما هو عادته[١٢] في أغلب[١٣] كلماته. فالمراد أن هذا الترجيح سبب للاختيار[١٤] والقصد، وذلك الترجيح لا يوجب الإرادة والفعل؛ لكن قد[١٥] يخلق الله تعالى عقيبه[١٦] إرادة[١٧] في العبد لذلك الفعل،[١٨] وقد يخلق عند إرادته[١٩] ذلك الفعل. فالإرادة[٢٠] عرض[٢١] موجود مخلوق له تعالى البتة، لا صنع للعبد فيه كما لا صنع له في الفعل، وإنما صنعه في ترجيح الفعل. والترجيح معنى مصدري لا موجود ولا معدوم صادر عن العبد، وليس بمخلوق للعبد لعدم وجوده. والسبب لفعل[٢٢] العبد إيقاع الإرادة؛ فإن كانت الإرادة مخلوقة[٢٣] له تعالى فإيقاعها صفة له تعالى[٢٤] صادر منه[٢٥] تعالى؛ لكن لا يقال[٢٦] له:[٢٧] إنه[٢٨] مخلوق له تعالى لعدم وجوده؛ إذ الخلق إيجاد المعدوم، والإيقاع من قبيل الحال.

[٥و] وإن / كانت الإرادة مخلوقة للعبد، فإيقاعها صفة للعبد؛ لكن القول بأن الإرادة مخلوقة للعبد كفر؛ لأنه عرض موجود فهو شيء كما عرفت، وكل[٢٩] موجود فخالقه هو الله تعالى

---

١ أ: والترتب.
٢ ب: معناه.
٣ ج – ومعنى رجحه اعتقد رجحانه والترتب هنا اعتقد نفعه.
٤ ب ج: وأراده.
٥ ف: ذكر.
٦ د ف + ويجوز ترجيح الفعل بلا مرجح.
٧ ف – إلى.
٨ د: زايد.
٩ ف – بلا مرجح.
١٠ ف – وهذا الترجيح.
١١ **التوضيح** لصدر الشريعة ١/٤٠٠.
١٢ أ: عادية.
١٣ ب: أكثر.
١٤ ب: الاختيار
١٥ ج: فيه.
١٦ ف: عقيب.
١٧ ب: إرادته.
١٨ ب – في العبد لذلك الفعل.
١٩ ف: لكن قد يخلق الله تعالى عند ارادة.
٢٠ ف: فإرادة.
٢١ ف: عن.
٢٢ ف: الفعل.
٢٣ أ: مخلوق.
٢٤ ف – فإيقاعها صفة له تعالى.
٢٥ ب: صادرة عنه؛ ج – صادر منه.
٢٦ ف: لايقاع.
٢٧ ب ج – له.
٢٨ ف: لأنه.
٢٩ ج: فكل.

لقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ[١] خَـٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾[٢] وكذا القول[٣] بأن[٤] الإرادة والاختيار غير مخلوقة[٥] له[٦] تعالى؛ لأنه عرض[٧] موجود وشيء،[٨] والله خالق كل شيء. فاحفظ هذا البحث[٩] يحفظك.[١٠]

## الفصل الثامن

قال السيد الشريف في **حاشية شرح المطالع**:[١١]

وأما نفس الأمر فهو[١٢] نفس الشيء،[١٣] والأمر هو الشيء. ومعنى كون الشيء موجودا[١٤] في نفس الأمر أنه موجود في حد ذاته أي ليس وجوده وتحققه وثبوته متعلقا بفرض فارض أو اعتبار[١٥] معتبر، مثلا الملازمة بين طلوع الشمس ووجود النهار متحققة في حد ذاتها[١٦] سواء[١٧] وجد[١٨] فارض أو لم يوجد أصلا،[١٩] وسواء فرضها أو لم يفرضها قطعا. ونفس الأمر أعم من الخارج مطلقا، فكل موجود في الخارج[٢٠] موجود في نفس الأمر بلا عكس كلي، ومن الذهن[٢١] من وجه؛ لإمكان[٢٢] اعتقاد الكواذب[٢٣] كزوجية الخمسة، فيكون موجودًا في الذهن لا في نفس الأمر. ومثل ذلك يسمى[٢٤] ذهنيا فرضيا، وزوجية الأربعة موجودة[٢٥] فيهما معا ومثلها يسمى[٢٦] ذهنيا حقيقيا.[٢٧] انتهى.

قوله: «بلا عكس كلي»، لأن بعض الموجود في نفس الأمر ليس بموجود في الخارج كالملازمة وزوجية الأربعة وجميع المعاني المصدرية المطابقة[٢٨] للواقع.

---

١ ف – الله.
٢ سورة الزمر ٦٢/٣٩؛ ب – لقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَـٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾
٣ ب – القول.
٤ أ – أن؛ ف: فإن.
٥ ب ج د: مخلوق.
٦ أ – له.
٧ د – عرض.
٨ ف: شيء.
٩ ب – هذا البحث.
١٠ ب: فإنه لازم.
١١ ب ج د ف – شرح.
١٢ أ: فهي.
١٣ ج ف: لنفس الشيء.
١٤ أ: موجود؛ ف – موجودا.
١٥ أ ج د ف: باعتبار.
١٦ ج ف: ذاته.
١٧ ف: وسواء.
١٨ أ: وجود.
١٩ ب – أصلا.
٢٠ ج د ف + فهو.
٢١ ف: من الذهن.
٢٢ ب: إمكان.
٢٣ ج: الكذاوب.
٢٤ ف – يسمى.
٢٥ د: موجود.
٢٦ أ: سمي.
٢٧ **حاشية على شرح المطالع** للجرجاني، ص١٢٤-١٢٥
٢٨ ف: للمطابقة.

[٥ظ] قوله: «فيكون موجودا في الذهن لا في / نفس الأمر»، هذا مادة افتراق[١] الذهن عن نفس الأمر.[٢] وأما مادة افتراق نفس الأمر عن الذهن فَكَزَوْجية الأربعة إذا لم يتعقل[٣] زوجيتَها أحد، ومادة الاجتماع كزوجية الأربعة[٤] إذا تعقل[٥] زوجيتَها[٦] أحد.

قوله: «وزوجية[٧] الأربعة[٨] موجودة[٩] فيهما معا» يعني إذا تعقل زوجيتَها أحد[١٠] وإلا فهو[١١] موجود[١٢] في نفس الأمر[١٣] فقط. وأما الفرق[١٤] بين الموجود الخارجي والموجود الذهني فعموم من وجه، فاعرف ذلك.

أقول: فإيقاع الفعل عند خلق الفعل موجود في نفس الأمر، وليس بموجود[١٥] في الخارج ولا في الذهن إلا أن يتعقله أحد فيكون حينئذ[١٦] موجودا في الذهن[١٧] كما كان موجودا في نفس الأمر. إن قلت: ما معنى الموجود[١٨] الخارجي؟ قلت: الموجود[١٩] في خارج[٢٠] الذهن.[٢١] فإن قلت:[٢٢] فحينئذ[٢٣] يلزم كون الملازمة وزوجية الأربعة موجودة في الخارج؛ لأنهما موجودتان في نفس الأمر، ونفس الأمر خارج الذهن؟[٢٤] قلت: معنى الموجود[٢٥] في الخارج أن يكون[٢٦] له أثر في خارج[٢٧] الذهن كما قال في شرح[٢٨] **المواقف** في مقصد الوجود الذهني: «لا شبهة في أن النار مثلا لها[٢٩] وجود[٣٠] يظهر[٣١] عنها أحكامها[٣٢] ويصدر عنها آثارها من الإضاءة والإحراق وغيرهما، وهذا الوجود[٣٣] يسمى عينيا وخارجيا وأصيلا،[٣٤] وهذا مما[٣٥] لا نزاع فيه.

١ أ ف: الافتراق.
٢ ج – الأمر.
٣ ف: يتعلق.
٤ ب: كزوجيتها
٥ ب: تعقلها؛ ج: يتعقل.
٦ ج – أحد.
٧ ج: وزوجيتها.
٨ ج – الأربعة.
٩ د: موجود.
١٠ ب ف – قوله وزوجية الأربعة موجودة فيهما معا: يعني إذا تعقل زوجيتها أحد.
١١ أ د ف: فهي.
١٢ د: موجودة.
١٣ ج – الأمر.
١٤ ب: الإفتراق.
١٥ د: موجود.
١٦ ب – حينئذ.
١٧ أ + كما كان موجودا في الذهن.
١٨ ج د ف: وجود.
١٩ ف: الوجود.
٢٠ ف: الخارج.
٢١ ب: من الذهن.
٢٢ د: قلت؛ أ ب ج: إن قلت.
٢٣ أ: ح؛ ب، ج، د، ف: فح.
٢٤ ب: من الذهن.
٢٥ د: الوجود.
٢٦ د: يكون.
٢٧ ف: الخارج.
٢٨ ب: شارح.
٢٩ ب – لها.
٣٠ ب: موجودة
٣١ ج د ف: ليظهر.
٣٢ د: احكاما
٣٣ ج: الموجود.
٣٤ ب: أصيليا
٣٥ أ – مما.

وإنما النزاع في أن النار[١] هل لها سوى هذا الوجود وجود[٢] آخر[٣] لا يترتب عليها تلك الأحكام والآثار أو لا. وهذا الوجود يسمى / وجودًا ذهنيًّا وظليًّا وغير أصيلٍ»[٤] إلى آخره.[٥] [٦و]
أقول: فالنار إذا وجدت[٦] في الذهن فهو موجود ذهني وموجود في نفس الأمر لا في الخارج، وكذا المعاني المصدرية لا أثر لها في الخارج،[٧] فليست[٨] بموجودات خارجية.[٩]

### أما المقصد

فهو أن العبد غير مجبور في فعله[١٠] الاختياري عند الماتريدية، وإن كان[١١] فعله وإرادته مخلوقا[١٢] له تعالى؛ لأن خلقه تعالى إرادة العبد وفعلَه كان[١٣] مشروطًا عادةً بترجيح[١٤] العبد ذلك[١٥] الفعل، والترجيح بصنع العبد وليس بخلقه؛[١٦] لأنه أمر غير موجود ولا معدوم، فالعبد غير مجبور في ذلك الترجيح، فانتهى فعل العبد وإرادته إلى أمر واقع بصنعه، وليس بمجبور في فعله. ولَمَا ورد على الماتريدية في أن[١٧] ترجيح[١٨] الفعل في الغالب لاعتقاد نفع فيه وهو[١٩] المرجح، فيرجحه[٢٠] لمرجح[٢١] والاعتقاد[٢٢] أمر اضطراري مخلوق[٢٣] له تعالى.

وإذا[٢٤] قيل: الإيمان[٢٥] اضطراري فترجيحه لمرجح اضطراري،[٢٦] فانتهى[٢٧] فعل العبد إلى أمر[٢٨] اضطراري[٢٩] فالعبد مجبور في فعله. أجيب عنه: بأن العبد قد يرجح الفعل بلا مرجح

---

١ ب + مثلاً.
٢ أ: وجودا.
٣ د – نزاع فيه وإنما النزاع في أن النارهل لها سوى هذا الوجود.
٤ **شرح المواقف** للجرجاني، ١٦٩/٢
٥ ج: إلى آخره؛ أ، ب –؛ د ف: اه.
٦ ف: وجد.
٧ أ – في الخارج.
٨ ف: فليس؛ ج: قلت.
٩ أ – أقول فالنار إذا وجدت في الذهن فهو موجود ذهني وموجود في نفس الأمر لا في الخارج وكذا المعاني المصدرية لا أثر لها في الخارج، فليست بموجودات خارجية.
١٠ ف: فعل.
١١ أ – كان؛ د: كانت.
١٢ أ: مخلوق؛ ج: مخلوقين.
١٣ أ ج د ف: فعله كان.
١٤ ف: ترجيح.
١٥ ب – ذلك.
١٦ ب: بخلق الله تعالى؛ ج د ف: بخلقه تعالى.
١٧ ب + العبد.
١٨ ب: يرجح
١٩ د: فهو.
٢٠ ب ج د: فترجحه.
٢١ أ + وهو.
٢٢ د ف: الأعتقادي.
٢٣ ف: مخلوقا.
٢٤ أ د: ولذا؛ ب: فإذا.
٢٥ ب: بأنه.
٢٦ فترجيحه لمرجح اضطراري.
٢٧ ب: انتهى.
٢٨ أ ب – أمر.
٢٩ ف – فانتهى فعل العبد إلى أمر اضطراري.

كما في الأمثلة المذكورة. وأقول:[١] هذا الجواب يدفع الاضطرار[٢] عن الفعل[٣] في الأمثلة[٤] المذكورة فقط، وفعل[٥] العبد في الغالب لاعتقاد نفع فيه زائد[٦] على تركه، فانتهى فعله[٧] إلى أمر اضطراري في الغالب.

وأما الأشاعرة فادعوا أن العبد مضطر في اختياره؛ لا لأن اختياره[٨] بخلق[٩] الله تعالى؛ لأن ذلك لا ينكره الماتريدية؛ بل لأن اختياره لمرجح اضطراري، وهو اعتقاد النفع في الفعل. لكن يرد عليهم الأمثلة المذكورة[١٠] فإما[١١] أنهم لندارة[١٢] تلك الأمثلة أطلقوا القول[١٣] بالاضطرار[١٤] أو لأن عدم المرجح فيها[١٥] / ممنوع كما نقلناه عن[١٦] **شرح المواقف** فذهبوا[١٧] [٦ظ] إلى وجود المرجح فيها كالمعتزلة.[١٨] وحاصل[١٩] قول الأشاعرة أن[٢٠] العبد مختار في فعله، ومضطر[٢١] في اختياره فلا جبر ولا تفويض؛ ولكن أمر بين أمرين.[٢٢]

ولي هنا كلام وهو: أن ليس في الأمثلة المذكورة ترجيح؛ بل إرادة فقط؛[٢٣] لأن معنى الترجيح اعتقاد رجحانه لا جعله[٢٤] راجحا؛ لأن ذلك ليس بمقدور العبد فلو اعتقد رجحانه فذلك[٢٥] الاعتقاد اضطراري، لكن لا يمكن اعتقاد رجحانه لفرض المساواة فيها. ففي تلك الأمثلة إرادة بلا مرجح،[٢٦] فقولهم ذلك مجاز، وحقيقة القول هنا أن فيها إرادة بلا مرجح.

**وأما الخاتمة**

فشرح[٢٧] كلام البركوي في **طريقته** في هذا البحث. قال البركوي[٢٨] لإثبات أن العبد[٢٩]

---

١ ب: أقول
٢ د ف: الاضطراري.
٣ ف + بلا مرجح.
٤ أ: الأمثلة، صح هـ.
٥ ف: فعل.
٦ د: زابد.
٧ ف: فعل.
٨ د: لأن اختياره؛ ج – لا لأن اختياره.
٩ أ ب ج: يخلق.
١٠ ج – المذكورة.
١١ ف: فإنما.
١٢ ب: لندرة.
١٣ أ ج د ف: الفعل.
١٤ د ف: بالاضطراري.
١٥ ب ج ف: فيهما.
١٦ ب: من.
١٧ أ: وذهبوا.
١٨ ف – كالمعتزلة.
١٩ ف: حاصل.
٢٠ ف: إذا.
٢١ ف: مضطر.
٢٢ ب – بين أمرين.
٢٣ ب: قطعا
٢٤ ج: لأجله.
٢٥ أ: وذلك.
٢٦ أ: ترجيح.
٢٧ ج: فشروع؛ ف: فشرع.
٢٨ ب – البركوي.
٢٩ ج: العباد.

غير مجبور[١] في أفعاله[٢] الاختيارية:

إن الله تعالى وإن كان خالق أفعال العباد كلّها وغيرها[٣] لاخالقَ غيرُه؛ لكن للعباد اختيارات جزئية وإراداة[٤] قلبية قابلة للتعلّق بكلّ من الضدين: الطاعات والمعاصي، وليس لها وجود في الخارج حتى يحتاجَ[٥] إلى الخلق[٦] ويتعلق بها؛ إذ الخلق إيجاد المعدوم، فما[٧] لا يوجد[٨] لا يكون مخلوقا، فلا يكون مريدُها خالقها،[٩] وقد جعلها الله تعالى شرطا عاديّا لخلقه[١٠] أفعالَ العباد.[١١] وكون أفعال العباد[١٢] بعلم الله تعالى[١٣] وإرادته وتقديره وكَتْبِهِ في اللوح المحفوظ لا يسْتَلْزِم كونَ صدورها من العباد بالجبر، كما إذا علمَ زيدٌ جميع ما[١٤] يفعله عمرو يوما من الأيام.[١٥] إلى آخر ما قال.

[٧و] قوله: / «وإن[١٦] كان خالق أفعال العباد كلها» وذلك يوهم[١٧] كون العبد[١٨] مجبورا في فعله.

قوله:[١٩] «لكن للعباد اختيارات جزئية» يعني[٢٠] لكن الله تعالى لا يخلق أفعال العباد الاختيارية[٢١] إلا عند اختيارهم أفعالهم.[٢٢]

ولما[٢٣] ورد أن الاختيار مخلوق له تعالى كفعل العبد فالعبد مجبور في اختياره فيكون مجبورًا في فعله،[٢٤] أجاب عنه بما حاصله: أن اختيار العبد أمر[٢٥] لا موجود ولا معدوم صادر من العبد فهو بصنع العبد فقط،[٢٦] لا بصنع الله تعالى وخلقه حتى يكونَ اضطراريا،[٢٧] وهو[٢٨] شرط[٢٩] لخلقه تعالى فعلَ العبد، فانتهى فعل العبد إلى أمر صادر عن العبد. ولا يخالف[٣٠] هذا

---

١ أ: مجبورين؛ ج د ف: مجبورين.
٢ أ ج د ف: افعالهم.
٣ د: وخالق غيره.
٤ أ ب ج د: وارادة؛ أو وإرادة.
٥ ب: تحتاج.
٦ ف: الحلق.
٧ أ: كما.
٨ د + فهو.
٩ ج: خالقا.
١٠ ب د: لخلق
١١ د + بعلمه.
١٢ ب: أفعال العباد، صح هـ.
١٣ أ ب ج: الله.
١٤ أ – ما.
١٥ **الطريقة المحمدية** للبركوي، ص ١٩٩-٢٠٠.
١٦ ج: إن.
١٧ أ – يوهم.
١٨ ف: العباد.
١٩ ف – قوله.
٢٠ أ – يعني.
٢١ د: الاختيار فيكون مجبورا في فعله.
٢٢ د – إلا عند اختيارهم أفعالهم.
٢٣ ج: وما.
٢٤ د – ولما ورد أن الاختيار مخلوق له تعالى كفعل العبد فالعبد مجبور في اختياره فيكون مجبورا في فعله.
٢٥ ب – أمر.
٢٦ ب: قطعا.
٢٧ أ ج: اضطراري؛ ب: ضروريا.
٢٨ ب – هو.
٢٩ ج – شرط.
٣٠ أ: ولا يخالفه.

قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾[١] [و] ﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ﴾[٢] لأن ذلك الاختيار ليس بموجود، فليس بشيء، فليس بمخلوق[٣] له تعالى ولا للعبد؛ إذ الخلق إيجاد المعدوم، والاختيار ليس بموجود؛ بل مصنوع للعبد بإرادة الله تعالى. وذلك[٤] الاختيار من العبد لا يوجب[٥] كون اختيار العبد اضطراريا كما لا يكون إرادة الله تعالى فعل العبد موجبا لكون فعل العبد اضطراريا كما بينه بقوله:[٦] وكون أفعال العباد[٧] بعلم الله وإرادته. إلى آخره.[٨]

لكن قوله: «وليس[٩] لها وجود في الخارج حتى يحتاج[١٠] إلى الخلق»[١١] فيه نظر؛ لأنه إن أراد[١٢] من[١٣] الاختيار المعنى[١٤] المصدري الذي هو إيقاع الصفة المخصصة لأحد[١٥] طرفي[١٦] المقدور بالوقوع المفسر بها الإرادة في **المواقف**[١٧] فهو صحيح؛[١٨] لأنه معنى مصدري / غير [٧ظ] موجود؛ بل من قبيل[١٩] الحال، لكن تلك[٢٠] الصفة المخصصة عرض للقلب[٢١] موجود في الخارج كما سبق في الفصل الثاني من المقدمة[٢٢] فهو[٢٣] شيء، وكل شيء فهو مخلوق[٢٤] له[٢٥] تعالى، كما سبق في الفصل الأول، فإيقاع تلك الصفة[٢٦] المخصصة صفة له تعالى وإن لم يكن موجودا؛ لأن الإيقاع صفة الموقع –بضم الميم وكسر[٢٧] القاف– وليس صفة للعبد؛[٢٨] لأن العبد ليس[٢٩] بموقع[٣٠] الصفة المخصصة، فلا يفيد هذا الكلام كون الاختيار بصنع العبد.[٣١] وإن أراد من[٣٢] الاختيار[٣٣] الصفة المخصصة فهو[٣٤] موجود[٣٥] وشيء ومخلوق[٣٦] له تعالى

١ سورة الزمر ٦٢/٣٩.
٢ سورة فاطر، ٣/٣٥.
٣ ب: مخلوقا.
٤ أ ب د ف: ذلك.
٥ ف: لا يوصف.
٦ أ: لقوله.
٧ ب – العباد.
٨ **الطريقة المحمدية** للبركوي، ١٩٩–٢٠٠.
٩ ف: ليس.
١٠ ب: تحتاج.
١١ **الطريقة المحمدية** للبركوي، ١٩٩.
١٢ د ف + به.
١٣ ج: بين.
١٤ أ: معنى.
١٥ ب: أحد.
١٦ ف: طرف.
١٧ **شرح المواقف** للجرجاني، ٧٢/٦–٧٤.
١٨ ف: الصحيح.
١٩ أ – قبيل.
٢٠ ف – تلك.
٢١ د: في القلب.
٢٢ ب – من المقدمة.
٢٣ أ: فهي.
٢٤ ب: مخلوقه.
٢٥ ب – له.
٢٦ د ف – الصفة.
٢٧ ف: وفتح القاف.
٢٨ ب: العبد.
٢٩ أ – لأن العبد ليس.
٣٠ د: بموقوع.
٣١ ب: بصنع العبد، صح هـ.
٣٢ ب: منه، صح هـ.
٣٣ ج د ف – بصنع العبد وإن اراد من الإختيار.
٣٤ أ + صفة.
٣٥ أ: وجود.
٣٦ أ د: مخلوق.

كما بيناه في الفصل الثالث.[١] وهو[٢] شرط عادي لخلقه[٣] تعالى فعل العبد،[٤] فانتهى فعل العبد حينئذ[٥] إلى أمر[٦] اضطراري. والقول بأن تلك الصفة المخصصة ليس[٧] بمخلوق[٨] له تعالى كفر؛ لأنه يخالف[٩] قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ[١٠] خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾.[١١]

وأما القول بأن إيقاعها غير مخلوق له تعالى فصحيح،[١٢] لكن إن أريد به[١٣] أن إيقاعها صفة للعبد وصنع له فغير صحيح؛ لأن الصفة[١٤] المخصصة مخلوقة[١٥] له تعالى فإيقاعها صفة له تعالى[١٦] بالضرورة؛ لأن إيقاع الشيء[١٧] صفة[١٨] لموقِع[١٩] ذلك الشيء بالضرورة ولا يخفي ذلك[٢٠] على من له أدنى تأمل. وإن أريد أن[٢١] إيقاعها صفة له تعالى لكن غير مخلوق له تعالى لعدم وجوده، فهذا[٢٢] صحيح؛ لكن لا يفيد كون اختيار العبد بصنعه، وذلك ظاهر،[٢٣] فكَأَنَّ البركوي[٢٤] لم يطالع **المواقف** وشرحه.

[٨و] ثم إن القول بأن إيقاع[٢٥] الصفة المخصصة صفة[٢٦] / للعبد يستلزم أن يكون الصفة المخصصة[٢٧] مخلوقا للعبد؛[٢٨] لأن إيقاع شيء يجب[٢٩] عند وجود ذلك الشيء،[٣٠] كما[٣١] سبق[٣٢] في الفصل السادس.[٣٣] فالقول بأن إيقاع الصفة المخصصة صفة للعبد[٣٤] يستلزم الكفر،

---

١ ب د ف: الثاني.

٢ ب – هو.

٣ ب: لخلق الله.

٤ ف – العبد.

٥ د – ح.

٦ د: أمر.

٧ ب: ليست.

٨ ب: مخلوقة.

٩ أ: مخالف.

١٠ د ف – الله.

١١ سورة الزمر ٦٢/٣٩.

١٢ ف – فصحيح.

١٣ أ ب ج – به.

١٤ أ – الصفة.

١٥ أ: مخلوق.

١٦ ف – لكن إن اريد به أن إيقاعها صفة للعبد وصنع له فغير صحيح. لأن الصفة المخصصة مخلوقة له تعالى فإيقاعها صفة له تعالى.

١٧ أ: شيء؛ ف – الشيء.

١٨ ف: الصفة.

١٩ أ: بموقع.

٢٠ ج – ذلك.

٢١ أ ف – أن.

٢٢ ب: هذا.

٢٣ ظ.

٢٤ د – البركوي.

٢٥ ف – ايقاع

٢٦ ج: مخلوقا؛ د، ف: مخلوق.

٢٧ ب: صفة للعبد يستلزم أن يكون الصفة المخصصة، صح هـ.

٢٨ أ ج د ف – يستلزم أن يكون الصفة المخصصة مخلوقا للعبد.

٢٩ د – يجب.

٣٠ د – الشيء.

٣١ أ – كما.

٣٢ أ: لامسن.

٣٣ ب: السابع

٣٤ ف: للقيد.

فالقائل به إن علم ذلك الاستلزام يكفر، وإلا فلا يكفر؛ لأن القول الذي يستلزم الكفر[١] إن علم قائلُه[٢] ذلك الاستلزامَ يكفر، وإلا فلا، كما قاله[٣] الخيالي.[٤]

ثم إن[٥] قول البركوي: «وليس لها وجود في الخارج» صغرى[٦] ولا بد[٧] لها من كبرى[٨] كلية حتى ينتج قوله: «حتى يحتاج[٩] إلى الخلق»؛ لأن[١٠] معناه فلا يحتاج إلى الخلق وتلك الكبرى وكل[١١] ما ليس له وجود في الخارج فهو لا يحتاج إلى الخلق.[١٢] وفي الكبرى نظر؛ لأنه إن[١٣] أريد بالخارج خارج الذهن فدخل[١٤] فيما ليس له وجود في الخارج صفات الذهن كالإرادة[١٥] والشهوة فلا يصح كلية الكبرى؛[١٦] لأن صفات الذهن مخلوقة له[١٧] تعالى كما عرفت في الفصل الثاني. وإن لم يدخل صفات الذهن فيه؛[١٨] بل دخل[١٩] في الموجود في الخارج؛ لأن الذهن موجود في الخارج[٢٠] فما وجد في الذهن موجود في الخارج أيضا؛[٢١] لأن الموجود في الموجود في شيء[٢٢] موجودٌ في ذلك الشيء، كما يقال: «الدرهم في الحُقة والحُقة[٢٣] في البيت فالدرهم في البيت»[٢٤] فلا يصح الصغرى وهو قوله: «وليس لها وجود في الخارج». وقوله: «فلا يكون مريدها خالقها» جواب[٢٥] سؤال مقدر وهو[٢٦] أن يقال: إن الله تعالى مريد اختيار العبد لقوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾[٢٧] أي وقت أن يشاء الله[٢٨] [٨ظ] مشيئتكم فيكون مخلوقا له تعالى / لتعلق إرادته تعالى به.[٢٩] وتقرير الجواب أن مشيئته[٣٠] تعالى

---

١ ب – فالقائل به إن علم ذلك الإستلزام يكفر وإلا فلا يكفر، لان القول الذي يستلزم الكفر.
٢ أ ج: أن قائله
٣ ف: قال.
٤ انظر **لحاشية على شرح العقائد النسفية** للخيالي: **شروح وحواشي العقائد النسفية**، ٤٣٢/٣
٥ ف – أن.
٦ ف – صغرى.
٧ أ: لا بد.
٨ ب: الكبرى.
٩ ب ف: يحتاج.
١٠ د – لأن.
١١ ب: كل.
١٢ ف – لأن معناه فلا يحتاج إلى الخلق وتلك الكبرى وكل ما ليس له وجود في الخارج فهو لايحتاج إلى الخلق.
١٣ أ د – إن.
١٤ أ ج د ف: فإن دخل.
١٥ ف: كارادة.
١٦ ب ج د ف: كليتها.
١٧ ف: الله.
١٨ أ د – فيه.
١٩ ف – دخل.
٢٠ ج – الخارج؛ د + أيضا.
٢١ د – فما وجد في الذهن موجود في الخارج أيضا.
٢٢ ب: الشيء.
٢٣ د – والحُقة.
٢٤ ب – كما يقال: الدرهم في الحُقة والحُقة في البيت فالدرهم في البيت.
٢٥ د: فجواب.
٢٦ ج – هو.
٢٧ سورة الإنسان، ٣٠/٧٦؛ سورة التكوير، ٢٩/٨١.
٢٨ ف – الله.
٢٩ د ف – به.
٣٠ د ف: مشية الله.

قد تعلقت[١] هنا بأمر ليس بموجود في الخارج فلا يكون مخلوقاً له تعالى. أقول: وقد عرفت الكلام فيه، وحسن الظن بالبركوي أنه كتب هذا المقام على شغل عظيم حالَ[٢] بينه وبين تدبُّر[٣] حاصلِ[٤] ما كتبه، والله أعلم.[٥] {تمت الرسالة}[٦]

---

١ أ ج د: تعلق؛ ف: يتعلق.

٢ في هامش د: فعل ماض من الحلول والضمير راجع إلى شغل عظيم.

٣ ف: تدبره.

٤ ب – حاصل.

٥ ف + بالصواب.

٦ أ ج د – تمت الرسالة؛ ب + المنسوبة لسجقلي زاده في الإرادة الجزئية بعونه تعالى.